


جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجنة المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة في 8 أفريل 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة بتعديل اتفاقية القرض المبرمة في 7 ماي 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق المذكور للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي	بتاريخ 2014/06/20	44
اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية - لجنة القطاعات الخدماتية	* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق انقراض المبرم في 16 ماي 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج الحكومة والفرص والتشغيل .	بتاريخ 2014/06/20	45
في الجوانب الداخلة في اختصاصها وبعد تقريرها كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة		

<p>اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادة الجزائية.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>46</p>
<p>اللجان المتعهدة: * لجنة القطاعات الخدماتية -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة القطاعات الخدماتية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة) الاتفاقية (185) المعتمدة بتاريخ 19 جوان 2003 من قبل منظمة العمل الدولية.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>47</p>
<p>اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>48</p>

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر

مشروع قانون أساسي 2014 / 48

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين.

فصل وحيد

تمت المصادقة على الاتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمبرمة بتونس بتاريخ 25 سبتمبر 2010.

2014 / 48

الواردات عدد
18 جوان 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

اتفاقية التعاون القضائي
بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية
في مجال تسليم المجرمين
(شرح الأسباب)

2014/4

في إطار دعم التعاون القضائي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة المغربية وتطوير الاتفاقية المبرمة بينهما بتاريخ 1964/12/09 والمتعلقة بالتعاون القضائي وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وهي اتفاقية تشمل المادتين المدنية والجزائية، وفي إطار تنمية ذلك التعاون وتخصيص مادة التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين باتفاقية مستقلة تقرر إبرام اتفاقية قضائية بين البلدين تتعلق بالتعاون القضائي في تلك المادة.

وسعيًا من طرفي بلدي تجسيد ذلك التخصيص، فقد خير الطرفان المتعاقدان أن تكون مادة تسليم المجرمين مستقلة عن اتفاقية التعاون القضائي في المادة الجزائية أي خارج الإطار القانوني العام المنظم للتعاون في المادتين ذات الصبغة الجزائية وذلك بمكافحة الجريمة وتتبع المجرمين الفارين من العدالة داخل إقليم الدولتين المتعاقبتين وملاحقتهم ومحاكمتهم من قبل السلطة القضائية للدولة طالبة التسليم من خلال تنظيم وتحديد الأفعال التي تدخل ضمن هذه الاتفاقية وبيان الأسباب التي من شأنها رفض مطلب التسليم كبيان الإجراءات المتبعة في مادة تسليم المجرمين وتحديد مضمون المطالب المقدمة في لغرض وكيفية تحريرها والجهة المختصة بتابعيتها.

ونظرًا لساس التسليم بالحريات فقد سعت الاتفاقية إلى توفير الضمانات الكافية للشخص المعنى بالتسليم وكيفية إيقافه وإجراءات نقله بين إقليمي الدولتين المتعاقبتين وتحديد شروط وأجل الإيقاف والنقل وبيان توافيق الضرورية التي يجب أن يتضمنها ملف طلب التسليم إلى غير ذلك من الإجراءات الحمائية التي تفرضها المعاهدات ذات العلاقة بالموضوع.

2014/4

الواردات عدد
18 جوان 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي